

تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣

دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو (*)

أشرف محمد عبد الحميد كشك (***)

باحث في قضايا الأمن والاستراتيجية، ومدير المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، فرع القاهرة.

كانت مشكلة تحقيق الأمن في الإقليم الخليجي، وستظل، أحد أهم التحديات التي تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة في ظل إدراك تلك البلدان الفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (إيران - العراق)، الأمر الذي دفع بلدان المجلس إلى إيلاء البُعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياستها الدفاعية، وهو ما عكسته الاتفاقيات الأمنية الثنائية بينها وبين الدول الغربية الكبرى، التي وقَّعت عام ١٩٩١ ويتم تجديدها كل عشرة أعوام. إلا أن الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما ترتب عليه من تداعيات - أهمها فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها ومشروعها الشامل الذي تم بمقتضاه ذلك الغزو - قد أوجدا نوازع الشك لدى مجلس التعاون الخليجي في قدرة الولايات المتحدة على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، ومن ثم كان قبول أربعة من بلدان الخليج (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) مبادرة إستانبول للتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ٢٠٠٤ تطوراً نوعياً في علاقة أمن منطقة الخليج بالأمن العالمي، وبخاصة تأثير ذلك في إمكانية إيجاد هيكل أمني إقليمي لتلك المنطقة، أخذاً في الاعتبار أن كلاً من العربية السعودية وعمان ظلت خارج إطار تلك المبادرة، فضلاً عن أن المبادرة، لم توجّه إلى بلدان الإقليم الخليجي ككل، بما فيها إيران والعراق.

أولاً: تساؤلات أساسية

مع التسليم بأن إعلان بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي الاستعانة بأطراف دولية للدفاع عن أمنها ليس بالأمر الجديد، فإن التساؤل الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان

نفسه.

diplomatic_cairo@hotmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

هو: هل يمكن أن يكون حلف الناتو إحدى الركائز الأساسية للأمن في الخليج، أم أنه سيكون مصدراً جديداً لتهديده؟ وذلك في ظل ما يعرضه الحلف من مجالات للتعاون الأمني مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بعد الغزو، ومعارضة إيران للوجود الأجنبي في المنطقة عموماً – إذ تراه موجهاً ضدها ومستهدفاً أمنها.

ويثير هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية عدة، وهي:

– ما هي فرص استقلال الأمن الإقليمي عن الأمن العالمي؟

– هل شهد الأمن الإقليمي الخليجي تطوراً في أشكال هذا الأمن باتجاه التعاون الذي يعدّ أهم أشكال ذلك الأمن؟

– ما هي مصادر تهديد الأمن الإقليمي الخليجي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣؟

– هل البُعد الدولي الخارجي كافٍ لضمان فاعلية نظام أمني خليجي إقليمي، أم أنه يعدّ مصدر تهديد لهذا النظام؟

– ما هي فرص الحركة والمناورة بالنسبة

إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه القوى الخارجية، لتعظيم فرص تحقيق الأمن؟

– هل يعدّ دور حلف الناتو بديلاً من الدور الأمريكي تجاه أمن الخليج، أم أنه مكمل له؟ وما هو أثر ذلك في أمن المنطقة عموماً؟

– في ظل وجود معنى واسع للأمن يتضمن الإصلاح والتصدي للإرهاب، هل يمكن للناتو أن يساهم في حفظ الأمن الخليجي، في ظل ما يطرحه من اتفاقيات أمنية؟

– كيف تستطيع البلدان الخليجية الأعضاء في مبادرة إستانبول للتعاون التوفيق بين التزاماتها الأمنية تجاه حلف الناتو، والتزاماتها تجاه مجلس التعاون الخليجي، علاوة على التزاماتها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بما يضمن أمنها؟

– إذا كانت الأهداف المعلنة بشأن مبادرة إستانبول للتعاون هي التعاون الأمني، فإن التساؤل هو: أمن مَنْ، وضدَّ مَنْ؟

– هل سيؤثر دور حلف الناتو في أمن المنطقة في حال تغيرت مهامه من حفظ السلام إلى مهام قتالية، في ظل حالة عدم الاستقرار التي يشهدها العراق، بالإضافة إلى دور الحلف في التصدي لظاهرة الإرهاب، التي يرى أنها أصبحت تهدد أعضائه، علاوة على إمكانية المواجهة مع إيران؟

للإجابة عن تلك التساؤلات، تعتمد الدراسة على الإطار النظري التحليلي الذي أورده كلّ من بوزان (B. Buzan) وويفر (O. Weaver) في كتابهما *Regions and Power* الصادر في جامعة

قرار حلف الناتو الولوج إلى منطقة الخليج العربي من خلال مبادرة إستانبول للتعاون يمكن تفسيره ضمن أدوار الحلف المتكاملة مع الدور الأمريكي، وهو ما يجد قبولاً لدى بلدان الخليج الأعضاء في المبادرة.

كيمبريدج عام ٢٠٠٣، حيث عرضا عدة نماذج لعلاقة الأمن الإقليمي بنظيره العالمي وأقربها إلى الدراسة الحالية، أي «نظام الأمن الإقليمي الذي تعدّ القوة الكبرى محوراً له». ووفقاً لهذا الإطار النظري، فإن القطبية على المستوى العالمي يمكن التعبير عنها بأكثر من قوة، وهي في حالة الدراسة «حلف الناتو - الولايات المتحدة الأمريكية»، ولا يشترط بالضرورة أن يكون التنافس سمة العلاقة بينهما وإنما تكامل المصالح.

ويفترض هذا الإطار المقولات الأربع الآتية:

- إن التفاعلات الأمنية بين وحدات الإقليم، أو بين الفواعل الدولية، من شأنها التأثير في حسابات القوى الإقليمية وتوازناتها.

- ما دامت القوى الكبرى تنخرط في النظام الأمني الإقليمي، فإن هذا من شأنه التأثير في المناطق المجاورة.

- إن وجود قوة كبرى في المنطقة من شأنه إحداث خلل في الأمن الإقليمي؛ إذ تسمح تلك القوة لقوة إقليمية أخرى بأن تؤدي دوراً مؤثراً يتخطى النطاق الإقليمي، وهو ما يدفع الأطراف الأخرى إلى تسخير مواردها لموازنة ذلك الدور.

- إن مدى انخراط القوى الكبرى في النظام الإقليمي أمر تقررته تلك القوى ذاتها.

وفقاً لهذا الإطار النظري، فإن قرار حلف الناتو الولوج إلى منطقة الخليج العربي من خلال مبادرة إستانبول لا يمكن تفسيره ضمن صراع الأدوار، بل ضمن تكاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر أعضاء الحلف، وهو ما وجد قبولاً خليجياً. إلا أن ذلك كان من شأنه تكريس الخلل في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي، حيث ازدادت وتيرة التسليح الإيراني التقليدي وغير التقليدي، فضلاً عن تنامي مؤشرات التعاون من ناحية أخرى بين حلف الناتو والعراق خارج مبادرة إستانبول، الأمر الذي يتطلب دراسة وتحليل تلك القضية من خلال تناول مفاهيم وأشكال الأمن الإقليمي عموماً، مع التطبيق على حالة الإقليم الخليجي، ثم دراسة بيئة الأمن الإقليمي الخليجي وتطورها بعد عام ٢٠٠٣، وصولاً إلى استراتيجية حلف الناتو تجاه منطقة الخليج، أي الاستراتيجية التي عبّرت عنها مبادرة إستانبول عام ٢٠٠٤، وما لها من تأثير في معادلة الأمن في الخليج، ثم الإشارة إلى معوقات تطبيقها.

ثانياً: مفهوم الأمن الإقليمي وأشكاله وشروطه

تتعدّد تعريفات مفهوم الأمن الإقليمي وتتنوّع، كغيره من المفاهيم الاجتماعية. وأكثرها ذيوماً أن ذلك النوع من الأمن هو مفهوم ما بين الأمن الوطني والأمن العالمي، ويتمثل في «مجموعة من الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام والمعايير، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة القومية، في ظل ظروف معيّنة، إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى».

وبتحليل النظريات التي تناولت هذا المفهوم، نجد أنها لم تخلُ من تسييس واضح؛ ففي حين ترى الكتابات العربية أن أمن الأقاليم لا بد أن يكون نابعاً منها ومحدداً لهويتها، ومن ثم لا بد من التصدي للسياسات الدولية الرامية إلى الهيمنة على الأقاليم تحت مظلة الاعتبارات الإنسانية، ترى الكتابات غير العربية أن القوى الخارجية هي جزء من تفاعلات الأقاليم التي يتعين أن تشمل الأطراف كافة، انطلاقاً من أن توافر «قيم مشتركة» يعدّ أساساً كافياً لقيام نظم أمنية إقليمية. وبالنظر إلى منطقة الخليج العربي، نجد أن ليس لها نظام أمني واحد وفق هذا المفهوم؛ فلبدان مجلس التعاون الخليجي سياساتها الأمنية المتشابهة أحياناً والمتباينة أحياناً أخرى، ولإيران رؤية مغايرة لأمن الخليج، فضلاً عن حالة العراق الذي ما يزال تحت الاحتلال الأمريكي.

ويقاس مدى تحقيق الأمن الإقليمي بمؤشرات حدة الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها وحدات الإقليم، وحجم الموارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية، ومدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية. وتطبيق تلك المؤشرات على بلدان الإقليم الخليجي، لوحظ أنها الأكثر إنفاذاً على التسلح في العالم، وهو ما يعكس حالة عدم الاستقرار في ذلك الإقليم، فضلاً عن ارتباط البلدان الستة باتفاقيات للتعاون العسكري مع الدول الكبرى، كضمان لتحصين أمنها.

وللأمن الإقليمي أشكال تتطور من المفاهيم الاستراتيجية، مثل «التحالفات» و«الأمن الجماعي»، إلى المفاهيم التعاونية، التي منها النظم الأمنية الإقليمية.

لتحقيق الأمن الإقليمي شروط عدة، منها إدراك وحدات النظام الإقليمي تكلفة الصراعات الممتدة، واتفاق هذه الوحدات على معايير يتم تضمينها في موثاق عدم الاعتداء، فضلاً عن ضرورة شمول النظام الأمني الإقليمي وحدات الإقليم كافة، وألاّ تتسم النظم الأمنية الإقليمية بالجمود. هذه الشروط لم تجد طريقها إلى التطبيق في منطقة الخليج العربي، حيث تعكس سياسات أطرافها الإغلاء من شأن القوة العسكرية، وهو ما تعكسه مؤشرات التسلح المتنامية في ظل استمرار الخلل في توازن القوى بين وحداته من ناحية، وحالة عدم الثقة من ناحية أخرى.

وعلى صعيد العلاقة بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي، فمع أن الأمن الإقليمي هو نتاج تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم، فإنه لا ينفصل عن نظيره العالمي، وبخاصة إذا كان في الإقليم من المصالح الاستراتيجية للأطراف العالمية ما يجعله دائماً محط أنظار الدول الكبرى، بل ساحة لتنافسها. مع التسليم بذلك، فإنه إذا افترضنا أن هناك أقاليم تؤثر في الأمن العالمي وأخرى تتأثر بالتحول في طبيعة هذا الأمن، فإن لدى الإقليم الخليجي سمتين كليهما؛ فهو مؤثر في هذا الأمن بدرجة أو بأخرى، ويتأثر بميزان القوى العالمي في الوقت ذاته، بالنظر إلى اعتبارات أربعة: **أولها**، إمكانات ذلك الإقليم الهائلة، وبخاصة النفطية منها، إذ لا توازيها قوة عسكرية لحمايتها؛ **ثانيها**، المصالح الدولية في تلك المنطقة، وهي المصالح التي عبّرت عن ذاتها بتدخل عسكري غربي في عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ للحيلولة دون تهديدها؛ **ثالثها**، الموقع الاستراتيجي المهم الذي من شأنه أن يصوغ العلاقة بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي؛ **رابعها**، الصراعات الإقليمية - الإقليمية، والعالمية في الخليج، وهي تتخذ طابعاً صفرياً، أي من يحمي الخليج دون الآخر، الأمر الذي يتطلب دراسة بيئة الأمن الإقليمي الخليجي.

ثالثاً: بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بعد عام ٢٠٠٣

تتمثّل أهم ملامح بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بعد عام ٢٠٠٣ في ثلاثة ملامح أساسية: **أولها**، التغيّر في السياسات الدفاعية لبلدان مجلس التعاون الخليجي؛ **ثانيها**، خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي؛ **ثالثها**، تنامي دور إيران الإقليمي بعد عام ٢٠٠٣.

على صعيد الملمح الأول، نجد أن هذه البلدان سعت كثيراً إلى تعزيز البعد الذاتي المتمثّل في قوات درع الجزيرة، إلا أن ذلك الخيار لم يكن فعالاً، وذلك لأسباب عدة، منها ارتباط رؤية بلدان المجلس لماهية هذه القوات بطبيعة المجلس ذاته، الذي لم ترد أطرافه أن يكون تنظيمًا فوقياً، فضلاً عن محدودية القدرات العسكرية الخليجية، وتأثير ذلك في دور قوات درع الجزيرة، بالإضافة إلى إخفاق هذه القوات في تحقيق الردع ضد الأزمات الإقليمية التي شهدتها المنطقة. من ناحية أخرى، يلاحظ تسارع وتيرة التسلح الخليجي بعد عام ٢٠٠٣، وهو ما لم يكن مرتبطاً بالاحتياجات الحقيقية لبلدان المجلس بقدر ارتباطه بالتطورات الإقليمية. كما أن السياسات الأمريكية تجاه بلدان المجلس، على المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية، حالت دون بلورة دول المجلس هوية أمنية تمثّل خياراً أمنياً ذاتياً، بعيداً عن المظلة الغربية.

وعلى صعيد الملمح الثاني، وفي ظل التحولات التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠٠٣، يمكن القول إن حالة التردّي الأمني والاقتصادي وعدم الاتفاق على مشروع سياسي وطني بين القوى السياسية العراقية، عزّزا مقولة هوبز «حرب الكل ضد الكل»، بما يعني استمرار حالة التناحر بين التيارات السياسية في العراق. من ناحية أخرى، إذا كانت القوات المسلحة العراقية قبل التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تمثّل الثقل الأساسي في توازن القوى الخليجي، فإن الغزو الأمريكي للعراق استهدف أولاً تدمير تلك القدرات العسكرية، فحوّل العراق إلى ما يسمّى «الدولة الفاشلة»، بما تعنيه هذه التسمية من إمكانية نشوب حرب أهلية أو تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم: كردية، سنية، شيعية، وما يرتبه ذلك من تهديد مباشر للأطراف الإقليمية الأخرى.

وعلى صعيد الملمح الثالث، ارتكز دور إيران الإقليمي على معطيات جغرافية وأيديولوجية ومصالحية، وهو ما انعكس على تعاطف ذلك الدور، سواء في العراق، حيث قبلت الولايات المتحدة الأمريكية، وللمرة الأولى، إجراء محادثات مباشرة مع إيران بشأن العراق، تكررت مرتين أخريين، فضلاً عن التحالفات الإيرانية الإقليمية، سواء مع الدول أو مع الجماعات دون الدول، بغضّ النظر عن توجهاتها الأيديولوجية، بالإضافة إلى النفوذ الإيراني في أوساط الشيعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهو النفوذ الذي رتب نتائج عديدة ليس أقلها عرقلة السياسة الأمريكية بشأن السعي إلى تغيير النظام الإيراني.

وقد ارتكزت السياسة الإقليمية لإيران على اهتمام بالتسلح التقليدي، لم يكن للعقوبات

تأثير في استمراريته، بل وتنوعه، بما يعني أن الإنفاق العسكري هو أحد الأركان المهمة في العقيدة الاستراتيجية لإيران.

رابعاً: مضمون استراتيجية حلف الناتو تجاه منطقة الخليج العربي

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، أثر الجدل حول مغزى استمرار حلف الناتو، إلا أن الحلف أعلن أنه بصدد سياسات جديدة، منها بناء شراكات مع مناطق تلامس مصالح أعضائه الاستراتيجية، ومنها منطقة الخليج العربي، فأعلنت مبادرة إستانبول عام ٢٠٠٤ للتعاون مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً لمصادر الحلف الرسمية، فإن ثمة أسباباً ثلاثة وراء إطلاق هذه المبادرة: **أولها** البيئة الأمنية المتغيرة التي أوجدت تهديدات تحتاج إلى تعاون إقليمي - دولي، **وثانيها** التغير في مهام الحلف ذاته بحيث لم تعد عسكرية أو محصورة في أراضي أعضائه، **وثالثها** الديناميكية الجديدة في منطقة الخليج العربي.

تقدم مبادرة إستانبول ستة مجالات للتعاون الأمني الثنائي بين الحلف ودول المجلس، وهي: الإصلاحات الدفاعية؛ التعاون العسكري - العسكري؛ مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري؛ مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ أمن الحدود؛ التخطيط لحالات الطوارئ المدنية. وقد انضمت إلى المبادرة الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر، بينما ما تزال العربية السعودية وعمان خارج إطارها. وعلى الرغم من أن قضية أمن الطاقة لم تكن ضمن قضايا المبادرة، فقد لوحظ أنها حظيت بقدر كبير من الاهتمام ضمن اللقاءات التي ضمت مسؤولي حلف الناتو مع نظرائهم من بلدان المجلس أعضاء المبادرة، بما يعني حرص الحلف على المساهمة في حماية ذلك المورد الحيوي، وبخاصة أن قضية أمن الطاقة كانت بنداً مهماً في استراتيجيات الأمن القومي للدول الغربية الصادرة بعد عام ٢٠٠٣، بل إن الأمين العام السابق لحلف الناتو جاب دي هوب شيفر قال: «لنا جميعاً مصالح مشتركة تتمثل في أمن الطاقة وأمن خطوط الإمدادات والبنية التحتية للطاقة، سواء كنا بلداناً تمدّ أو تورّد أو تعبر في أراضيها الإمدادات، أو بلداناً مستهلكة، ولم تعد الجغرافيا درعاً تقينا ضرور مثل هذه التحديات العالمية». ومع التسليم بأهمية ما سبق، فإن التساؤل المحوري المثار يدور حول تأثير تلك المبادرة الأطلسية في الأمن الإقليمي الخليجي؟

خامساً: تأثير استراتيجية حلف الناتو في أمن بلدان مجلس التعاون الخليجي

بتحليل مضامين مبادرة إستانبول تجاه منطقة الخليج، نجد أنها جزء من استراتيجية أطلسية تستهدف حماية مصالح أعضاء الحلف في تلك المنطقة الحيوية من العالم، من خلال جعل بلدان المجلس مصدراً من مصادر الأمن الأوروبي والأطلسي من منظور النفط والغاز، وذلك بتأمين تدفق هذين المصدرين إلى دول الحلف بأسعار وبكميات مقبولة ومن دون تعرضها لتهديد ما.

وبالتالي، فإن أهداف مبادرة إستانبول لا تعكس اختلافاً كبيراً عن التصورات الأمريكية لأمن منطقة الخليج العربي، وهي التصورات التي تتحدد في البُعد العسكري للأمن، لتأمين منابع النفط، الأمر الذي يمكن معه القول بأن المسألة هي توزيع للأدوار؛ ففي الوقت الذي تواصل الولايات المتحدة الأمريكية الاستئثار بحماية منابع النفط في بلدان الخليج من خلال الوجود العسكري في تلك البلدان، بموجب اتفاقيات أمنية ثنائية، فإنها ربما تريد أن يشارك الحلف في حماية ممرات الطاقة.

لكن إذا كان الدور الجديد لحلف الناتو يعدّ قوة أمنية مضافة إلى بعض أطراف المنظومة الإقليمية الخليجية، وهي بلدان الخليج الأربعة الأعضاء في المبادرة، فإنه يُعتبر تحدياً لطرف آخر وهو إيران، التي ترى أن أمن الخليج يقع ضمن مسؤولية دوله المتشاطئة، ومن ثم رفض أي وجود أجنبي في المنطقة، سواء كان الحلف أو الدول الغربية. وبالتالي، فإن وجود الحلف يعني المزيد من الانتشار العسكري الغربي في المنطقة، بما ينطوي عليه من تهديد للأمن القومي الإيراني بشكل مباشر.

إلا أن علاقات حلف الناتو بالعراق تقدّم مساراً آخر، حيث أعلن مسؤولو الحلف أن مهامه تتحدّد في تدريب قوات الأمن العراقية. غير أن تغيّر الأوضاع في العراق قد يعني تغيير دور الحلف مستقبلاً، ليتجاوز مهمة التدريب إلى مهام أخرى، وهو ما من شأنه أن يمثّل تحولاً في الوضع الاستراتيجي العام، سواء في العراق أو ضمن الإقليم الخليجي عموماً.

سادساً: معوقات تطبيق استراتيجية حلف الناتو في منطقة الخليج

مع التسليم بتنامي التعاون الخليجي - الأطلسي ضمن مبادرة إستانبول، انطلاقاً من استمرار بلدان مجلس التعاون الخليجي في إعلاء البُعد الدولي للحفاظ على أمنها، فإن هناك عدة عقبات تحول دون تفعيل هذه المبادرة؛ فمن ناحية أولى، هناك التباين الخليجي - الخليجي الرسمي إزاء المبادرة، حيث ما تزال العربية السعودية ترفض الانضمام إلى المبادرة، انطلاقاً ممّا تراه «عدم وضوح ما يقدّمه الحلف»، بالإضافة إلى تأكيدها أن أمن الخليج هو جزء من أمن الشرق الأوسط الذي يتعيّن تحقيق الاستقرار فيه أولاً من خلال تسوية القضية الأم، وهي القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. وما تزال عُمان تحدّد رؤيتها لمبادرة إستانبول في أن الاعتماد على قوى خارجية في قضايا الأمن يعني التبعية لهذه القوى، فضلاً عن اعتبارات تاريخية وجغرافية من شأنها تفسير الموقف العُماني.

ومن ناحية ثانية، لوحظ وجود رأي عام خليجي مغاير للسياسات الرسمية الخليجية، وهو ما عكسه بعض استطلاعات الرأي ورؤى النخب الفكرية، التي أجمعت على أنه يتعيّن على حلف الناتو إدراك طبيعة ارتباط الأمن الخليجي بقضايا الأمن الإقليمي الأوسع تأثيراً وتأثيراً، ومن ذلك ضرورة أن يساهم الحلف في حل قضيتي فلسطين والعراق قبل الحديث عن أي ترتيبات أمنية مقترحة.

ومن ناحية **ثالثة**، تمثل العلاقات الإسرائيلية - الأطلسية المتنامية معوقاً مهماً يمنع تطور مبادرة إستانبول؛ إذ في ظل المواقف الخليجية الرسمية التي تطالب إسرائيل بالالتزام تجاه الجانب الفلسطيني وفق قرارات الشرعية الدولية، فضلاً عن وجود بعض الأطر المؤسسية غير الرسمية داخل تلك الدول تناهض التطبيع مع إسرائيل، فإن حكومات البلدان الخليجية الأربعة الأعضاء في مبادرة إستانبول قد تجد ذاتها في مأزق بين متطلبات الشراكة، التي قد تكون إسرائيل أحد أطرافها مستقبلاً، وتأثير المؤسسات الشعبية الخليجية التي تعارض إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل قبل الوفاء بالتزاماتها تجاه الجانب الفلسطيني.

ومن ناحية **رابعة**، هناك معوقات تواجه الحلف كمنظمة أمنية، منها الخلافات بين أعضاء الحلف حول طبيعة دوره خارج أراضيه وتمويل عملياته، بالإضافة إلى الخلافات الروسية - الأطلسية.

سابعاً: نتائج الدراسة وتوصياتها

النتائج

١ - إذا كان قبول البلدان الخليجية لاستراتيجية الحلف يعدّ نتيجة طبيعية للخلل في توازن القوى في منطقة الخليج، وهو الخلل الذي ازدادت حدته بعد الغزو الأمريكي للعراق، فإن ذلك لا يعدّ ضماناً للأمن على المدى البعيد، وبخاصة في ظل استبعاد كل من العراق وإيران من أشكال التعاون الأمني، وتبقى حاجة بلدان الخليج إلى التحول إلى مفهوم القوة الموازنة التي من شأنها أن تجعل الصراعات الإقليمية - الإقليمية، والإقليمية - الدولية في نطاق التحكم والسيطرة، بالإضافة إلى ضرورة، بل حتمية وجود دور عربي في أمن الخليج، لارتباط ذلك ارتباطاً وثيقاً بأحد أهم مفاصل الأمن القومي العربي.

٢ - من خلال دراسة استراتيجية الحلف تجاه الخليج، يلاحظ أن هناك توزيعاً للأدوار بين منظمة الحلف والولايات المتحدة، اللتين تتطابق مصالحهما، بما يعنيه ذلك من انعدام فرص الحركة والمناورة أمام البلدان الخليجية تجاه القوى الخارجية لتعظيم فرص تحقيق الأمن.

٣ - إذا كانت التزامات بلدان الخليج لا تتعارض ربما مع التزاماتها تجاه الحلف، فإن خيار استمرار الاعتماد على البعد الدولي، وبخاصة مع قبول ما يعرضه الحلف، يعني انعدام فرص بناء أمن ذاتي خليجي أولاً، وأمن إقليمي ضمن الإطار الأوسع ثانياً، وبخاصة أن إيران ترى أن التعاون الأطلسي - الخليجي موجهٌ ضدها.

٤ - يلاحظ من خلال تحليل مبادرة إستانبول أن المبادرة تعدّ قوة مضافة بالنسبة إلى بعض بلدان الخليج، مع استبعاد إيران والعراق، بما يعني استمرار التباين بين أطراف الإقليم الخليجي بشأن قضية الأمن الإقليمي.

٥ - بدرس وتحليل ما قدّمه الحلف إلى بلدان الخليج، نجد أن الدراسة تدور حول مجالات التعاون الاستخباراتية، علاوة على المناورات العسكرية، وهي وإن كان من شأنها

المساهمة في تعزيز الأمن الوطني لتلك الدول، فإن الحلف لم يطرح تصوراً لدوره إزاء منظومة أمن إقليمي تضم كلاً من بلدان الخليج والعراق وإيران، وبالتالي استهدف الحلف ضمان استمرار الحصول على إمدادات طاقة آمنة لأعضائه من دون تعرضها لتهديد يستهدف المنابع أو الممرات، وربما يقتصر دوره على تلك الأخيرة، أخذاً في الاعتبار أن الولايات المتحدة لم تفوض طرفاً حماية منابع النفط.

في ظل معارضة أطراف إقليمية لاستراتيجية حلف الناتو، وتغيّر مصادر تهديد الأمن الإقليمي، فإن المنطقة ستظل في حالة من عدم الاستقرار، وبخاصة أن إيران ترى أن التعاون الخليجي – الأطلسي موجّه ضدها.

٦ - في حال تغيّر مهام الحلف من حفظ السلام إلى مهام قتالية، فإن من شأن ذلك ترسيخ الصورة الذهنية السلبية عن الأحلاف، وهي الصورة التي كانت جزءاً من الهيمنة الدولية على العالم. وبالتالي، في ظل معارضة أطراف إقليمية لاستراتيجية الحلف، وتغيّر مصادر تهديد الأمن الإقليمي ذاتها، فإن المنطقة ستظل في حالة من عدم الاستقرار.

٧ - بالرغم من تزايد التدخل الدولي في الأقاليم، لارتباط ذلك بطبيعة النظام الدولي أو الأقاليم ذاتها، فإن ذلك لا يعني أن ليس لدى الأقاليم فرص للاستقلال حتى ولو بشكل نسبي، نظراً إلى خصوصية قضاياها التي تحتاج إلى رؤية إقليمية لحلها، بعيداً عن الرؤى الخارجية التي قد لا تتسق مصالحها بالضرورة مع مصالح أطراف الإقليم.

٨ - على الرغم من طغيان مؤشرات الأمن الاستراتيجي على تفاعلات وحدات الإقليم الخليجي الثماني مع الخارج، فإن ذلك لا يعني أنه لا توجد مظاهر للأمن التعاوني، وإن بدت متواضعة، عكستها الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية بين إيران وكل من بلدان مجلس التعاون الخليجي على حدة.

٩ - في ضوء العرض السابق للدراسة، نجد أن مصادر تهديد الإقليم الخليجي عديدة، سواء داخل الإقليم ذاته، وأهمها تكريس الخلل في توازن القوى، أو خارجه حيث تتمثل في سياسات الأطراف الغربية تجاه الإقليم الخليجي.

التوصيات

مع أن منطقة الخليج العربي كانت، وما تزال إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وأنها تستحوذ على اهتمام الكثير من الأطراف الدولية والإقليمية، ناهيك بكونها أحد مفصلات الأمن القومي العربي، فإن إيجاد نظام أمني لتلك المنطقة - بغض النظر عن ماهية هذا النظام وأطرافه - سيظل هدفاً لتلك الأطراف، أخذاً في الاعتبار الواقع الجديد الذي رتبته الغزو الأمريكي للعراق؛ حيث إنه أدى إلى تكريس الاختراق الخارجي للأمن الإقليمي الخليجي. وفي هذا السياق، نقترح التوصيات التالية:

١ - ضرورة إدراك أطراف المنظومة الإقليمية الثمانية (بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران) حتمية إيجاد إطار أمني إقليمي لها. وبعيداً عن ماهية هذا الإطار، فإن أحد أهم متطلباته تتمثل في إجراءات بناء الثقة، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى وجود فترات صراع بين بعض أطراف الإقليم الخليجي، بالإضافة إلى التباين الأيديولوجي والثقافي والاقتصادي والسياسي بين البعض الآخر، وهو ما ظلّ حائلاً دون وجود أرضية مشتركة للحوار في ما بينها؛ إذ إن من شأن تلك الإجراءات تهيئة البيئة الملائمة لإيجاد مؤسسات لهذا الأمن تكون بمنزلة منتدى لبحث التهديدات الأمنية المشتركة؛ حيث لوحظ أن الحوار بين دول المجلس والعراق وإيران ما يزال يتخذ صيغة «إيصال الرسالة عبر وسائل الإعلام».

٢ - إذا كان هناك مبررات تعلنها بلدان مجلس التعاون الخليجي بشأن استمرار اعتمادها على البعد الدولي لحماية أمنها، كونها دولاً صغيرة وتتمتع بقدر من الثراء وتقع ضمن محيط جيران أقوياء، فإن ذلك لا يعني سوى الاستمرار في تكريس مفهوم الأمن الاستراتيجي، الذي يُعَلِي من الجوانب العسكرية، ومن ثم تبقى الحاجة إلى تكريس مفاهيم الأمن التعاوني، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتضافر جهود أعضاء الإقليم كافة. وقد يتطلب ذلك دراسة مقارنة بين مفاهيم الأمن الإقليمي في الأقاليم التي شهدت مثل هذا النوع من الأمن - وهو ليس محل اهتمام هذه الدراسة - للاستفادة من تلك التجارب عند صوغ نظام أمني إقليمي خليجي مستقبلاً.

٣ - بصرف النظر عن ماهية النظام الأمني الإقليمي المقترح، فإنه يتعين أن يضم بلدانه الثمانية، انطلاقاً من علاقات الجغرافيا والجوار التي تتسم باستمراريتها، في مقابل العوامل السياسية المتغيرة. ولذا ينبغي عدم إقصاء أي طرف من أية منظومة إقليمية مقترحة بسبب كونه يتباين مع الأطراف الأخرى، سواء سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً؛ إذ إن إقصاء ذلك الطرف يعدّ إقصاءً للأمن الإقليمي ذاته يعادل حجم ذلك الطرف ووزنه، ويظلّ أمناً مشوهاً، أو بالأحرى دون إقليمي.

٤ - ضرورة أن تراجع بلدان مجلس التعاون الخليجي تجربة الأمن الذاتي، من أجل التعرف إلى أوجه القصور التي واجهتها، وذلك بهدف وضع استراتيجيا خليجية متكاملة تستهدف تحقيق مفهوم القوة الموازنة مع كل من العراق وإيران، وبخاصة أن لدى بلدان الخليج من آليات التكامل ما يؤهلها لذلك. وقد يكون هناك حاجة إلى دراسة منفصلة بشأن مفهوم القوة الموازنة مع التطبيق على تجربة بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ إذ إن تحقيق تلك القوة يعدّ مقدمة ضرورية قبيل دخول هذه الدول ضمن أي ترتيبات أمنية إقليمية مقترحة، الأمر الذي من شأنه أن يعرّز موقف تلك الدول التفاوضي من خلال دخولها كتلة واحدة مع أي أطراف إقليمية أو دولية؛ حيث إن الصيغة التي يقدمها الحلف، وهي (٢٦ + ١)، تثير التساؤلات بشأن مستقبل مجلس التعاون الخليجي ككيان جماعي.

٥ - حتمية تكوين هيئة خليجية عليا من البلدان الخليجية، أطراف الحوار، مع حلف الناتو، ضمن مبادرة إستانبول للتعاون، من أجل دراسة نوع الأمن الذي يقدمه الحلف، وما إذا كان يتلاءم مع الاحتياجات الأمنية لتلك البلدان أم لا؟ ويتطلب ذلك المزيد من الدراسات

الأكاديمية حول الدور التاريخي للحلف، ودراسة مجالات التعاون التي يعرضها، بل إن هناك حاجة إلى دراسة تطورات مبادرة إستانبول في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، التي أعلنت أن من بين سياساتها الانسحاب من العراق، بما يعني إعطاء دور أكبر لحلف الناتو في العراق والمنطقة عموماً، وربما يكون ذلك محوراً لدراسة جديدة.

٦ - إذا كان ثمة اقتناع لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي بأن الاعتماد على أطراف خارجية يعدّ ضماناً تحافظ على أمنها، فإنه يتعيّن على تلك الدول البحث في خيارات أخرى، لتحقيق هذا الأمن ضمن ذلك التوجّه، سواء ما يتعلق بفكرة انضمام اليمن إلى مجلس التعاون

الخليجي كامتداد استراتيجي طبيعي لبلدان المجلس، أو ما يتعلق بأهمية إيجاد صيغة للحوار بين العراق وبلدان المجلس بشكل مؤسسي، وصولاً إلى صيغة ما للأمن الإقليمي، ومن ذلك إمكانية إنشاء صيغة خليجية - عراقية، على غرار مجلس الناتو - روسيا، وتعدّ حلاً وسطاً؛ إذ إنها تتسق وميثاق المجلس الذي ولد جامعاً مانعاً، ولا يتيح لدول أخرى الانضمام إليه من دون تعديل هذا الميثاق، علاوة على كونها آلية مهمة لاحتواء العراق، الذي يعدّ طرفاً أصيلاً في منظومة الأمن

الإقليمي الخليجي. وتقع على بلدان مجلس التعاون الخليجي مسؤولية استقرار المجلس وأمنه، انطلاقاً من أن حقائق التاريخ والجغرافيا لن تتغير في مقابل السياسة المتغيرة، بالإضافة إلى حتمية إحياء الدور العربي تجاه أمن الخليج مجدداً، عبر صيغة تضم البلدان العربية المحورية، حيث إن الأمن في الخليج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي العربي، بل إنه أحد أهم مفاصله على الإطلاق.

٧ - أهمية إدراك بلدان مجلس التعاون الخليجي ضرورة تنويع خياراتها لتحقيق الأمن، انطلاقاً من تغير البيئتين الإقليمية والدولية بشكل مستمر. ومن ثم، فإن أي تقارب إقليمي - إقليمي، أو إقليمي - دولي، يستثنى بلدان الخليج سيكون على حساب المصالح الخليجية في المقام الأول، أخذاً في الاعتبار أن الأطراف الدولية، سواء كانت الولايات المتحدة أو حلف الناتو، لا تحقق الأمن، وإنما تضمن ذلك الأمن، وتبقى الأطراف الإقليمية هي المنوطة بتحقيق ذلك الأمن على أساس من المصالح المشتركة؛ فقد لوحظ أن اهتمام الدول الغربية عموماً، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بأمن منطقة الخليج ارتبط بالمصالح الغربية في المقام الأول، وعلى رأسها النفط.. وقد تكون هناك حاجة إلى دراسة العلاقة بين التدخل الغربي والنفط في منطقة الخليج، من خلال المقارنة بين حالات التدخل الغربي في الخليج منذ استقلال بلدانه.

٨ - ضرورة مراجعة تاريخ العلاقات الخليجية - الإيرانية من أجل تكييف الواقع الراهن لتلك العلاقات، ومن ثم التعرّف إلى مستقبلها، حيث عكست المراحل التاريخية كلها

وجود تباين خليجي - خليجي بشأن إيران: هل هي رصيد لبلدان الخليج أم تحدٍ لها؟ على الرغم من أنها لم تقم بالاعتداء على أي من جيرانها في الخليج، على غرار حالة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠. وبالتالي، يتعين بلورة رؤية خليجية موحدة للتعامل مع إيران باعتبارها طرفاً أساسياً في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي، وبخاصة في ظل وجود مقترحات عدة بشأن هذا الأمن لا تستثنى إيران، بل في ظل وجود توجهات لدى الإدارة الأمريكية الجديدة للتفاوض مع إيران.

٩ - على الرغم من أن بعض الأقاليم يشهد حالة مزمنة من الاختراق الخارجي، ومنها إقليم الخليج الذي هو محط مطامع تجعله في حالة دائمة من عدم الاستقرار ربما تفضي إلى حرب مفاجئة، فإن ذلك لا يعني أن إقليم الخليج خلّو من فرص إقامة أمن إقليمي ذاتي، وإنما الأمر يتطلب خطوات وإجراءات عملية يتم التعبير عنها من خلال هياكل ومؤسسات تلتزم الأطراف الإقليمية كافة في داخلها بمواثيق ملزمة، حيث إن هناك تجارب إقليمية مهمة في هذا الشأن يمكن دراستها والحضّ على الاقتداء بها في الخليج، ومنها الـ «آسيان» (ASEAN) التي تضم دولاً كان بعضها في السابق يناصب العداء لبعضها الآخر.

١٠ - في ظل تعدد الرؤى الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج، يبقى التساؤل قائماً حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة أن بعضاً من هذه الرؤى تتسع لتشمل دولاً خارج الإقليم الخليجي، ومنها تركيا وإسرائيل، ودولاً متوسطة، بما يعني اتساع مجال الأمن الإقليمي.

١١ - انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي، وصعوبة الفصل بينهما، وبخاصة في حالة بلدان الخليج، فإن على تلك الدول الاستفادة ممّا تتيحه علاقاتها الدولية من مزايا، وبخاصة على صعيد التصدي للتهديدات المشتركة، ومنها الإرهاب وتهريب المخدرات والأسلحة الخفيفة، والعمل على تجنب الآثار السلبية لتلك العلاقات، من خلال الفهم الواعي لمضامين الأطراف الدولية وأهدافها في المنطقة، سواء بشكل ثنائي مع الدول الغربية، أو ضمن إطار جماعي، على غرار استراتيجية حلف الناتو.

١٢ - حتمية بلورة بلدان مجلس التعاون الخليجي رؤية موحدة بشأن احتياجاتها الأمنية بشكل محدد، انطلاقاً من خصوصيتها وتكوينها والمستجدات الإقليمية والدولية الراهنة، حتى لا يكون هناك تباين خليجي - خليجي بشأن الدخول مع الأطراف الدولية حول قضايا الأمن، قد يستهدف تحقيق مصالح تلك الأطراف الخارجية، وقد لا تتسق بالضرورة مع مصالح بلدان مجلس التعاون الخليجي □